Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

25 Mai 2010

25 ماي 2010

M. Herzenni salue le contenu de la déclaration gouvernementale qui a consacré un important volet aux droits de l'Homme

Rabat, 19/05/10- Le président du Conseil consultatif des droits de l'homme (CCDH), M. Ahmed Herzenni a salué le contenu du bilan gouvernemental, présenté lundi et mardi par le Premier ministre, M. Abbas El Fassi, devant les deux chambres du Parlement, et qui a consacré une part importante aux questions des droits humains et à la mise en ½uvre des recommandation de l'Instance équité et réconciliation (IER)

M. Herzenni, qui était, mardi soir, l'invité de l'émission "Hiwar" diffusée par "Al Oula", a mis l'accent sur ce bilan présenté à mi-mandat de l'actuelle législature et qui traduit l'engagement du gouvernement à aller de l'avant sur la voie de la consécration des droits de l'Homme au Maroc.

Cette déclaration vient répondre aux attentes du CCDH concernant les questions liées à l'adaptation des lois avec les conventions internationales, à l'égalité entre l'homme et la femme et aux personnes aux besoins spécifiques, a-t-il ajouté.

Après avoir qualifié cette déclaration de "tradition louable", M. Herzenni a relevé qu'il était souhaitable de "traiter cette étape avec clarté et précision, en ce sens que le Maroc s'est engagé dans un processus de renforcement de l'édifice institutionnel et a lancé des projets d'envergure en matière de réforme de la justice et de mise à niveau de l'institution législative régionale".

Revenant sur l'appel du Maroc à l'Espagne pour ouvrir le dialogue en vue de mettre fin à l'occupation des villes marocaines de Sebta et Mélilia et des îles avoisinantes, le président du CCDH a souligné qu'"en dépit des réactions tendues de certains milieux de l'opinion publique espagnole, il convient de rester calme et de traiter cette question avec nos amis espagnols, uniquement par le dialogue et les moyens pacifiques".

Tout en se déclarant convaincu que ces présides occupés seront récupérés par le Maroc car "ce qui est licite est clair, et ce qui est illicite est clair", M. Herzenni a insisté sur la nécessité "pour nous, Marocains, d'encourager les habitants de ces villes à s'intégrer davantage".

Evoquant, par ailleurs, les qualités de feu Driss Benzekri, le président du CCDH a indiqué qu'il s'agit d'un homme hors pair qui a réussi à trouver des solutions et à recueillir l'unanimité sur des questions délicates.

S'agissant du rapport du cinquantenaire, M. Herzenni a indiqué qu'il s'agit du premier ouvrage marocain qui a procédé à une évaluation objective et rigoureuse de cette période de l'histoire du Maroc.

Il a noté, dans ce contexte, que ce travail, réalisé par une centaine de chercheurs représentant différentes tendances intellectuelles, constitue un élément phare durant la dernière décennie.

Les conclusions de ce rapport ont eu une influence directe sur divers projets lancés dans les domaines des droits humains, et d'autres secteurs notamment, l'Initiative nationale pour le développement humain, les infrastructures, l'éducation et l'enseignement, a-t-il estimé.

Concernant la mise en Â½uvre des recommandations de l'IER, il a fait état de l'adoption de toutes les mesures permettant de réaliser la réconciliation et de tourner la page du passé et qui

Revue de presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

1995) et de Rabat et Settat (1997-2006) puis en tant que professeur à l'université Al Akhawayne d'Ifrane (1995-1996). En novembre 2006, il a été nommé par SM le Roi Mohammed VI secrétaire général du Conseil supérieur de l'enseignement. M. Herzenni a, en outre, occupé le poste de secrétaire national de l'association «Appel citoyen» et celui de coordonnateur de l'Observatoire national de la transition démocratique et est fondateur du groupe national de recherche sur la démocratie locale.

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

بوابة قصر السوق
أول جريدة الكترونية محلية ... تتجدد على مدار الساعة
KsarSouK.Com

جبر الضرر الجماعي محور منتدى اجتماعي بالرشيدية

10/05/2010

شكل موضوع مقاربة وإنجازات وآفاق جبر الضرر الجماعي محور منتدى اجتماعي موضوعاتي، نظم نهاية الأسبوع الماضي بالرشيدية من قبل القطب الجمعوي للتنمية الديمقراطية بالجنوب الشرقي.

وقد تدارس المشاركون خلال هذا المنتدى، انطلاقا من تجاربهم في العمل الجمعوي، الإكراهات والنقائص والمعيقات التي تؤثرعلى تنفيذ برنامج جبر الضرر الجماعي، الذي يروم إعادة تأهيل الجهات التي عانت من ماضي الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وشدد المشاركون، في هذا السياق، على ضرورة تفعيل الاتفاقيات المبرمة بين المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان والقطاعات الحكومية، وكذا تحفيز المصالح الخارجية والتقنية لضمان مواكبة وتتبع المشاريع التي نفذت في هذا الإطار.

وأكدوا على أهمية نشر المعلومات بشكل واسع، داعين في هذا الصدد الممثليات المحلية والجهوية للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إلى بذل المزيد من الجهود للتعريف بشكل أفضل ببرنامج جبر الضرر الجماعي وكذا بالدور التي تضطلع به مختلف الأجهزة المعنية بهذا البرنامج.

كما دعا الفاعلون الجمعويون إلى إحداث مراكز دراسات للذاكرة تقوم بأبحاث تدمج في المقررات الدراسية، حتى تكون الأجيال القادمة على دراية كاملة بهذا الماضي وحتى لا تتكرر أبدا انتهاكات حقوق الإنسان في المجتمع.

وقد ألقيت خلال هذا المنتدى عدة تدخلات تناولت بشكل خاص "مقاربة جبر الضرر الجماعي" و "الذاكرة : أسئلة وإشكاليات" و "النتائج الداخلية وتقييم برنامج جبر الضرر الجماعي".

http://www.ksarsouk.com/index.php?news=2110

Revue de Presse du Conseil Consultatif des droits de l'Homme

مجلة المدرس الإلكترونية
كتب ومواضيع تربوية
نقاش مفتوح

المنتدى الاجتماعي الموضوعاتي الأول حول برنامج جبر الضرر الجماعي بجهة الجنوب الشرقي

9-8-7ماي 2010

بيان الرشيدية

نحن الجمعيات والتعاونيات والشبكات الجمعوية والفاعلين الديمقراطيين المشاركين في المنتدى الاجتماعي الأول المنظم بمبادرة من القطب الجمعوي للتنمية الديمقراطية بالجنوب الشرقي حول موضوع : "جبر الضرر الجماعي : أية مقاربة ؟ الحصيلة والآفاق" أيام 07 و 08 و 09 ماي 2010 بالرشيدية .

اننا إذ نثمن المقاربة المعتمدة في جبر الضرر التي تربط بين الضرر الفردي والضرر الجماعي والضرر المجتمعي والتي تندرج في إطار مقتضيات العدالة الانتقالية،
كما نثمن برنامج جبر الضرر الجماعي بجهة الجنوب الشرقي باعتبارها إحدى المناطق المتضررة بشكل كبير من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان،

ومن أجل تحقيق أهداف برنامج جبر الضرر الجماعي من خلال إنصاف الساكنة بمختلف فئاتها وتوفير شروط مصالحة فعلية مع الماضي الأليم ،

وبناءا على القوة الاقتراحية للحركة الجمعوية بجهة الجنوب الشرقي بمختلف مكوناتها وتعاطيها الإيجابي مع هذا الملف،

ومساهمة منا في بناء دولة مغربية ديمقراطية حداثية وقوية متصالحة مع مجتمعها وتسير نحو مستقبل موحد ومشترك تسود فيه الديمقراطية وحقوق الانسان .

فاننا نؤكد على ما يلي :

-ضرورة تضافر جهود كل الفاعلين من أجل استتمار برنامج جبر الضرر الجماعي كرافعة لعملية الانتقال الديمقراطي واسترجاع ثقة المواطنين في الدولة وفي أنفسهم؛

-تفعيل توصيات لقاء التقييم الوطني الداخلي لعمل التنسيقيات بخصوص جبر الضرر الجماعي حول الإطار المؤسساتي والتخطيط الاستراتيجي والتواصل الداخلي والخارجي وتقوية القدرات والشراكات وتنفيذ وتتبع وتقييم المشاريع؛

-إعمال المقاربات الحقوقية التالية :
-المقاربة القائمة على حقوق الإنسان التي ترتكز على احترام المبادئ الأساسية لحقوق الانسان و رد الحساب والمساءلة وتكريس قيم المواطنة ؛
-المقاربة التشاركية لضمان المشاركة الفعلية لكافة الأطراف المعنية في بلورة و اتخاذ القرارات مع إيلاء أهمية خاصة لمشاركة حقيقية للسكان المحليين من خلال توظيف الآليات الكفيلة بضمان انخراط كافة مكونات الساكنة وخصوصا الفئات الهشة منها؛

-مقاربة النوع كأداة للتحليل والتخطيط للأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الآنية والمصالح الاستراتيجية لمختلف الشرائح الاجتماعية وخاصة منها النساء والطفلات وذوي الاحتياجات الخاصة والأشخاص في وضعية إعاقة والمسنين ذكورا وإناثا؛

-ضمان انخراط كافة المصالح الخارجية للدولة والجماعات المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والساكنة المحلية في هذا البرنامج تحقيقا للالتقائية المجالية وفق مبادئ العدالة والإنصاف؛

Revue de presse du Conseil Consultatif des droits de l'homme

وإذ نؤكد على إيجابية الربط بين جبر الضرر الجماعي والحفاظ على الذاكرة فإننا ندعو إلى إشراك الضحايا في مسار جبر الضرر الجماعي و نحدر من مغبة إفراغ حفظ الداكرة من مضمونها كجزء لا يتجزأ من عملية جبر الأضرار الجماعية وتحويلها فقط إلى مشاريع ترميم معزولة عن سياقها ورمزيتها وعن أهداف العدالة الانتقالية و السهر على أن تكون برامج جبر الضرر الجماعي أداة لتعزيز التلاحم والتآزر بين الساكنة وتفادي كل ما يمكن أن يزرع بدور التشتت أو الإحساس بالحيف لدى البعض منها؛

-تعزيز قدرات الفاعلين المحليين خاصة في مجال الحكامة المحلية والمواطنة وكدا مقاربات التنمية .
-تأهيل النسيج الجمعوي ليكون شريكا فاعلا في هذا المسلسل من خلال إعمال مبادئ الحكامة الجيدة في تدبيره والتحلي بروح المسؤولية والنزاهة والقيم النبيلة للعمل الجمعوي الهادف والمرتبط بالمصلحة العامة؛

ومن أجل معالجة شمولية لملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان فإننا ندعو إلى تفعيل مستلزمات جبر الضرر المجتمعي الواردة في التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة نذكر منها :
-المعالجة الشاملة والعادلة والمنظمة لملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بالمغرب من خلال كشف حقيقتها الشاملة والمسؤولين عنها ومساءلتهم؛
-اقرار تغييردستوري وتشريعي ومؤسساتي و إداري وتربوي من شأنه ضمان عدم تكرار ما جرى .
-إرساء أسس دولة القانون من خلال تفعيل مبدأ عدم الإفلات من العقاب؛
-تعميم برامج التربية على حقوق الإنسان من خلال تفعيل الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان؛
-المصادقة على النظام الأساسي المحدث للمحكمة الجنائية الدولية ؛
-رفع التحفظات والمصادقة على كافة المواثيق الدولية لحقوق إنسان والعمل على إدماجها في القوانين الداخلية مع إقرار مبدأ سمو الاتفاقيات الدولية على القوانين الداخلية في حالة التعارض.

عن سكرتارية القطب
http://www.almoudaris.com/articles.php?article_id=638

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'homme

ErrachidiaNews أخبار الرشيدية

اختتمت مساء الأحد 09 ماي 2010، فعاليات المنتدى الاجتماعي الموضوعاتي الأول حول موضوع " جبر الضرر الجماعي،أية مقاربة؟ الحصيلة و الأفاق؟" تحت شعار: جميعا من أجل رد الاعتبار لمناطقنا المتضررة و مصالحة مع الماضي و نحو غد أفضل"، المنظم من طرف القطب الجهوي للتنمية الديمقراطية بالجنوب الشرقي. أيام 07-08-09 ماي 2010بدار المواطن لمدينة الراشدية بحضور أسماء وازنة في المجال الحقوقي. إلى جانب ممثلي مختلف تنسيقيات الجنوب الشرقي و أزيد من 30 جمعية و جماعة قروية و حضرية من مختلف مناطق الجنوب الشرقي تمثل كل من أقاليم : تنغير،ميدلت،فكيك،زاكورة،خنيفرة،ورزازات، والراشدية المحتضنة لهذا المنتدى الذي حضره أكثر من 120 مشارك .

و تميزت جلسات هذا اللقاء الحقوقي الذي عرف نجاحا كبيرا بإلقاء مداخلات مختلفة أهمها :

»برنامج جبر الضرر الجماعي،الأسس،المقاربات، و الأدوار للأستاذ مصطفى الشافعي .

»الذاكرة،قضايا و إشكاليات من خلال برنامج جبر الضرر الجماعي للأستاذ لحست أيت لفقيه .

»قراءة في مقاربة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في برنامج جبر الضرر الجماعي للدكتور عبد الحكيم الشافعي .

»قراءة في كتاب "أيت سلك "لمؤلفه الأستاذ الباحث أحمد أوحمان .

كما تم تقديم النتائج الأولية للتقييم الداخلي لبرنامج جبر الضرر الجماعي المنجز على صعيد التنسيقيات المحلية من طرف"الأستاذة سميرة البناني، نقطة الربط تابعة لصندوق الإيداع و التدبير ". كما تمت برمجة عرض تجارب مختلف التنسيقيات المحلية بمدن " : الراشدية،خنيفرة،ورزازات،فكيك،زاكورة " و الجمعيات المستفيدة من دعم مشاريع في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي. إلا أن العديد منها غاب و اعتذر البعض الأخر باستثناء كل من تنسيقية الراشديةو جمعية أملاكو للتنمية و التعاون بكلميمة و جمعية المنهل للتنمية و التعاون و جمعية مقورن للتنمية بتنغير. وسجل غياب ممثلي المجلس الاستشاري لحقوق الانسان وجمعيات حقوق الإنسان بالإضافة إلى أهم الجمعيات المستفيدة بأكبر حصة من هذا البرنامج في الجنوب الشرقي و يتعلق الأمر بجمعيات اقليم تنغير(سواعد الحارث -الفتح للثقافة و التنمية –أفانور للتنمية -سيدي امحمد بن عبد الله -أيت أريتان للتنمية و التعاون ...(

كما تميزت آخر جلسات هذا المؤتمر بعرض خلاصات الورشات و الخروج بتوصيات نذكر منها :

«ضرورة حضور الإرادة السياسية و تعميم البرنامج على جميع مناطق المغرب بدون استثناء .

«تجنيد الإعلام و انجاز تشخيص تشاركي .

«تحقيق تكامل بين باقي البرامج و رصد اعتمادات مالية و موارد بشرية كافية .

« رفع سلطة الوصاية و الانخراط الفعلي في البرنامج بالنسبة للجماعات المحلية .

«الانخراط الجاد و المسؤول للجمعيات في البرنامج .

«و انجاز تشخيص تشاركي حقيقي يراعي حاجيات الساكنة .

«تمكين هيئات المجتمع المدني من اللوجيستيك و الدعم المادي اللازمين .

«احترام التنسيقيات لمبادئ الشفافية و الديمقراطية و الحكامة الجيدة .

و فيما يلي بيان الراشدية الصادر عن المنتدى :

نحن الجمعيات والتعاونيات والشبكات الجمعوية والفاعلين الديمقراطيين المشاركين في المنتدى الاجتماعي الأول المنظم بمبادرة من القطب الجمعوي للتنمية الديمقراطية بالجنوب الشرقي حول موضوع : "جبر الضرر الجماعي : أية مقاربة ؟ الحصيلة والآفاق "أيام 07 و 08 و 09 ماي 2010 بالرشيدية .

اننا إذ نثمن المقاربة المعتمدة في جبر الضرر التي تربط بين الضرر الفردي والضرر الجماعي والضرر المجتمعي والتي تندرج في إطار مقتضيات العدالة الانتقالية،

كما نثمن برنامج جبر الضررالجماعي بجهة الجنوب الشرقي باعتبارها إحدى المناطق المتضررة بشكل كبير من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان،

ومن أجل تحقيق أهداف برنامج جبر الضرر الجماعي من خلال إنصاف الساكنة بمختلف فئاتها وتوفير شروط مصالحة فعلية مع الماضي الأليم ،

Revue de Presse du Conseil Consultatif des droits de l'Homme

وبناءا على القوة الاقتراحية للحركة الجمعوية بجهة الجنوب الشرقي بمختلف مكوناتها وتعاطيها الإيجابي مع هذا الملف،

ومساهمة منا في بناء دولة مغربية ديمقراطية حداثية وقوية متصالحة مع مجتمعها وتسير نحو مستقبل موحد ومشترك تسود فيه الديمقراطية وحقوق الانسان .

فاننا نؤكد على ما يلي :

-ضرورة تضافر جهود كل الفاعلين من أجل استتمار برنامج جبر الضرر الجماعي كرافعة لعملية الانتقال الديمقراطي واسترجاع ثقة المواطنين في الدولة وفي أنفسهم؛

-تفعيل توصيات لقاء التقييم الوطني الداخلي لعمل التنسيقيات بخصوص جبر الضرر الجماعي حول الإطار المؤسساتي والتخطيط الاستراتيجي والتواصل الداخلي والخارجي وتقوية القدرات والشراكات وتنفيذ وتتبع وتقييم المشاريع؛

-إعمال المقاربات الحقوقية التالية :

-المقاربة القائمة على حقوق الإنسان التي ترتكز على احترام المبادئ الأساسية لحقوق الانسان و رد الحساب والمساءلة وتكريس قيم المواطنة ؛

-المقاربة التشاركية لضمان المشاركة الفعلية لكافة الأطراف المعنية في بلورة و اتخاذ القرارات مع إيلاء أهمية خاصة لمشاركة حقيقية للسكان المحليين من خلال توظيف الآليات الكفيلة بضمان انخراط كافة مكونات الساكنة وخصوصا الفئات الهشة منها؛

-مقاربة النوع كأداة للتحليل والتخطيط للأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الآنية والمصالح الاستراتيجية لمختلف الشرائح الاجتماعية وخاصة منها النساء والطفلات وذوي الاحتياجات الخاصة والأشخاص في وضعية إعاقة والمسنين ذكورا وإناثا؛

-ضمان انخراط كافة المصالح الخارجية للدولة والجماعات المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والساكنة المحلية في هذا البرنامج تحقيقا للالتقائية المجالية وفق مبادئ العدالة والإنصاف؛

وإذ نؤكد على إيجابية الربط بين جبر الضرر الجماعي والحفاظ على الذاكرة فإننا ندعو إلى إشراك الضحايا في مسار جبر الضرر الجماعي و نحدر من مغبة إفراغ حفظ الذاكرة من مضمونها كجزء لا يتجزأ من عملية جبر الأضرار الجماعية وتحويلها فقط إلى مشاريع ترميم معزولة عن سياقها ورمزيتها وعن أهداف العدالة الانتقالية و السهر على أن تكون برامج جبر الضرر الجماعي أداة لتعزيز التلاحم والتآزر بين الساكنة وتفادي كل ما يمكن أن يزرع بدور التشتت أو الإحساس بالحيف لدى البعض منها؛

-تعزيز قدرات الفاعلين المحليين خاصة في مجال الحكامة المحلية والمواطنة وكدا مقاربات التنمية .

-تأهيل النسيج الجمعوي ليكون شريكا فاعلا في هذا المسلسل من خلال إعمال مبادئ الحكامة الجيدة في تدبيره والتحلي بروح المسؤولية والنزاهة والقيم النبيلة للعمل الجمعوي الهادف والمرتبط بالمصلحة العامة؛

ومن أجل معالجة شمولية لملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان فإننا ندعو إلى تفعيل مستلزمات جبر الضرر المجتمعي الواردة في التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة نذكر منها :

-المعالجة الشاملة والعادلة والمنظمة لملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بالمغرب من خلال كشف حقيقتها الشاملة والمسؤولين عنها ومساءلتهم؛

-اقرار تغيير دستوري وتشريعي ومؤسساتي و إداري وتربوي من شأنه ضمان عدم تكرار ما جرى .

-إرساء أسس دولة القانون من خلال تفعيل مبدأ عدم الإفلات من العقاب؛

-تعميم برامج التربية على حقوق الإنسان من خلال تفعيل الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان؛

-المصادقة على النظام الأساسي المحدث للمحكمة الجنائية الدولية ؛

-رفع التحفظات والمصادقة على كافة المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والعمل على إدماجها في القوانين الداخلية مع إقرار مبدأ سمو الاتفاقيات الدولية على القوانين الداخلية في حالة التعارض .

المراسل نبارك أمرو

http://errachidianews.over-blog.com/article-50289813.html

Revue de Presse du Conseil Consultatif des Droits de l'Homme